المحاضرة الثامنة

السياسة النقدية

مقدمة

بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث أنشئ بنك السويد عام ١٦٦٨ ، وبنك إنكلترا عام ١٦٩٤ ، كما أنشئ بنك فرنسا عام ١٨٠٠.

واقتصرت وظائف هذه البنوك في بادئ الأمر على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية، بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم• ا البنوك التجارية.

-تم منح هذه البنوك صلاحية إصدار العملة فقط خلال القرن التاسع عشر، وكان ذلك في عام ١٨٣٣ بالنسبة لبنك إنكلترا وعام ١٨٩٧ بالنسبة لبنك السويد.

ويقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة النقدية على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، كما يتولى إصدار وإدارة كمية النقود بما يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية، وأهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض معدل البطالة وضمان النمو الاقتصادي المضطرد.
فكيف يستطيع البنك المركزي القيام بذلك ؟

الفرق بين السياسة المالية والنقدية/
السياسة النقدية لها علاقة مباشرة بالنقد (الكاش) والسياسة النقدية يتحكم بها البنك المركزي عن طريق التحكم بعرض النقود (تعرض النقود على شكل قروض للمستثمرين) وتحديد سعر الفائدة (نسبة الفائدة من القرض)
السياسة المالية لها علاقة مباشرة بدور الحكومة والسياسات الحكومية من خلال فرض الضرائب وغيرها .

كل دولة لها بنك مركزي خاص بها.
في السعودية البنك المركزي هو مؤسسة النقد العربي السعودي
البنك المركزي في السعودية يقوم بالرقابة على البنوك التجارية (الاهلي – الراجحي -...) وغيرها من المؤسسات المالية. بالاضافة الى اصدار التصريحات اللازمة وغيرها...

وظائف البنك المركزي:

أولاً : تنفيذ ومتابعة العمليات والإلتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).
ثانياً : إصدار العملة الوطنية، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية.
ثالثاً : قبول ودائع البنوك التجارية (إحتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة بين هذه البنوك.
رابعاً : التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الإقتصاد الوطني، والمحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية.

مفهوم السياسة النقدية :

يقصد بالسياسة النقدية الوسيلة التي يتمكن بها ا البنك المركزي من إدارة عرض النقود، من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للإقتصاد

أهداف السياسة النقدية :

الهدف النهائي هو الارتقاء المستدام بمستوى رفاهية ا٠تمع، ولتحقيق هذا الهدف هناك مجموعة من الأهداف الوسيطة للسياسة
النقدية تتمثل في الأهداف الأربعة التالية:

1. الاستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة
2. استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم
3. تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.
4. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

وبالرغم من أهمية هذه الأهداف الأربعة للسياسة النقدية فإنها ليست الأهداف الوحيدة التي ينبغي على الحكومة تحقيقها، حيث توجد بعض الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية عنها مثل :
العدالة في توزيع الدخل، والتخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية.

النقطة الثالثة .. تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان
يجب ان يكون معدل النمو الاتقصادي دائما أعلى من معدل عدد السكان للحصول على اقتصاد جيد يضمن رفاهية المجتمع.
اذا كان معدل النمو الاقتصادي اقل من معدل نمو السكان .. فالاقتصاد لن يستطيع ان يصل بالمجتمع للرفاهية.
مثلا الصين لدى المجتمع مستوى رفاهية مع العلم ان لديه عدد سكان كبير جدا .. وسبب مستوى الرفاهية هو ان معدل نمو اقتصاد الصين اعلى من معدل السكان.
على عكس الهند .. التي لم ترقى لمستوى رفاهية للمجتمع بسبب ان معدل النمو السكاني اعلى من معدل النمو الاقتصادي.

التخصيص الامثل في توزيع الدخل ، والتخصيص الامثل للموارد الاقتصادية/
العدالة في توزيع الدخل هو ان لا يكون هناك فجوة بين طبقات المجتمع ، بمعنى ان لايكون المجمتع مكون من طبقات غنية وفقيرة فقط .. يجب ان يكون الجزء الاكبر من المجتمع من الطبقات الوسطى لانهم يقومون بدور كبير في تحريك الاقتصاد من خلال االاستهلاك والادخار. والادخار يتحول الى استثمار يحرك الاقتصاد... بينما الطبقة الفقيرة ستصرف كل دخلها كاستهلاك دون وجود ادخار ..

البنك المركزي وإدارة عرض النقود:

يحتم القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع كنقدية سائلة في حسابا٠ا لدى البنك المركزي، الذي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع، وتتراوح نسبة الاحتياطي القانوني عادة بين 5 – 20 % من حجم الودائع الكلية في البنك.

وتعتبر هذه الإحتياطيات مصدراً مهما للسيولة بالنسبة للبنوك التجارية، في مواجهة الطلب الزائد للعملاء للسحب من ودائعهم لدى البنك .

أما طلبات السحب الاعتيادية فتقابل من الإيداعات اليومية التي غالباَ ما تفوق السحب من الودائع.

والاحتياطي القانوني هو عبارة عن الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجارية الالتزام به، وتحت ظروف معينة قد يرى البنك أن هناك ضرورة للاحتفاظ بنسب أعلى من هذا الحد، إما لمواجهة السحب من الودائع في الأعياد والعطلات، أو في فروع البنك بالمناطق المعروفة بمعدلات السحب العالية.

ويوصف هذا الاحتياطي الزائد بأنه احتياطي اختياري، أو بسبب عدم قدرة البنك على تحقيق الإقراض الكامل، فيكون لدى البنك إحتياطيات فائضة .أما بالنسبة للودائع في البنوك التجارية، والتي تعرف بالودائع تحت الطلب أو ودائع الحسابات الجارية فهي عبارة عن مديونية البنك تجاه الجمهور.

منحنى فيليبس :

يعكس منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P)

حيث أثبت فيليبس في بريطانيا في القرن التاسع عشر وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية، كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، فتنعكس تغيراتها على معدل التضخم، وهذا ما يتضح في الشكل التالي.:

اسعار السلع تعتمد بشكل كبير على اجور العمال .. فالسلعة اذا كانت عالية يعني ان اجور العمال عالية .. لان اجور العمال تعتبر من تكاليف الانتاج .. اذا التضخم يعتمد على سعر السلع (سعر عالي تضخم عالي ، سعر قليل لايوجد تضخم)

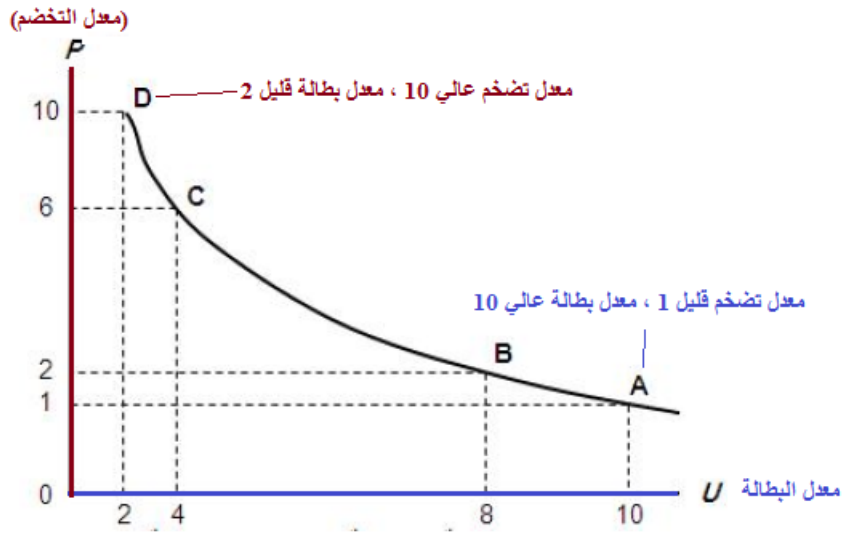

-هذا الشكل يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم .
ويلاحظ أن معدل التضخم يكون قليل التأثر بخفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة، لكنه يكون شديد التأثر بخفض معدلات البطالة المنخفضة أصلاً لقلة الطاقات الإنتاجية الفائضة.

حسب فيليبس العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة عكسية (سالبة)